

حماس والمشاركة السياسية

أحمد العطاونة

كاتب ومحلل سياسي / سجن النقب الصحراوي



بعد قرار حركة حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة والتي كان من المقرر إجراؤها في ١٧ تموز/يوليو، كثر الحديث عن مشاركة حماس في الحياة السياسية الفلسطينية، وقد تم تناول الأمر من قبل غالبية المحللين والمراقبين ووسائل الإعلام وكأنه سابقة في أداء حماس حتى وصل الأمر إلى أن وصفه البعض بالانقلاب، والغريب أن بعض الإسلاميين تناولوا الأمر بنفس الطريقة وتحدثوا عن هذا القرار وكأنه قرار بالمشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية، معتبرين أن حماس كانت غائبة طوال الوقت عن الحياة السياسية وغير مشاركة في الحراك السياسي الفلسطيني، وفي هذا مجافاة واضحة للحقيقة وسوء قراءة للتاريخ، فالأمر لا يحتاج إلى تدقيق وتمحيص للوقوف على المشاركة الفاعلة والمؤثرة لحركة حماس في الحياة السياسية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لانطلاقها، ولكن ولكي نقرأ هذه المشاركة في شكلها الصحيح لا بد من التوضيح بأن المشاركة السياسية لا تعني فقط المشاركة ضمن الأطر الرسمية أو السلطوية، ولا وفق المحددات والضوابط التي تحظى بالشرعية الإقليمية والدولية، بل يمكن أن تكون خارج هذه الأطر وبعيداً عن الضوابط والمحددات المألوفة والمعترف بها، لا بل إن المشاركة والحضور الفاعل في الطرف الآخر من المعادلة يجعلها أكثر أهمية وفاعلية وهذا بالضبط ما فعلته حماس طوال السنوات السبع عشرة السابقة.

فمنذ السنوات الأولى لانطلاقها وانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ أصرت حماس على البقاء خارج إطار القيادة الوطنية الموحدة التي ضمت منظمة التحرير الفلسطينية، معلنة بذلك أن لها شخصيتها وبرنامجه الخاص والمختلف في كثير من جوانبه عن بقية الفصائل، مما أكسب الانتفاضة الأولى رونقاً خاصاً سادته روح عالية من التنافس الإيجابي في معظمه سيما وأن هذا التنافس كان في آليات وأشكال تفعيل الانتفاضة وتدعيم صمود الشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق أصرت حماس وتمكنت من أن يكون لها برنامجها

النضالي والسياسي الخاص والمميز.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى الإعلان في نفس المرحلة عن جملة من المواقف السياسية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، فكان الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومن البرامج والتوجهات السلمية، وكان التحذير من عواقب التضييق أو التنازل عن الحقوق والثوابت الوطنية، وكان الحضور الميداني في ميادين مختلفة معبراً عن حضور وقوة هذه المواقف، وقد تجلّى سابقاً هذا الحضور عند وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عم ١٩٩٣ فبرزت حماس القوة المعارضة الأكبر والأكثر فاعلية والأعلى صوتاً والأقوى حضوراً في الشارع الفلسطيني، مشكلة بذلك طرفاً أساسياً في المعادلة السياسية الفلسطينية، ولا زال يحضرني المشهد السياسي في مدينة رام الله مساء يوم توقيع اتفاقية أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فقد جابت شوارع المدينة مسيرتان كبيرتان واحدة تقودها حركة فتح تعلن تأييدها للاتفاقية، وترفع الأعلام الفلسطينية ابتهاجاً، وأخرى تقودها حركة حماس تعلن رفضها للاتفاقية وترفع الرايات السوداء تعبيراً عن الحداد والأسى على هذا الحدث.

وكان هذه المسيرة كانت إعلان انطلاقة لحملة حماسوية مستمرة لمعارضة اتفاقية أوسلو وما ترتب عليها، فاستمرت بعد ذلك الضعاليات المختلفة والرافضة لأوسلو والمعارضة لنهاجها والمصرة على الحق في النضال والتمسكة بالثوابت، وقد كان من أبرز ملامح هذه المعارضة تشكيل ما عرف بتحالف القوى الفلسطينية المعارضة أو تحالف الفصائل العشرة والذي شكل في دمشق.

بعد ذلك وفي عام ١٩٩٦ جاءت مشاركة حماس السياسية على شكل مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في محاولة منها ووفق ما اعتقدته أنه الصواب لنزع أو إضعاف الشرعية عن أوسلو وإفرازاتها، وكانت هذه المقاطعة وما تبعها من إصرار من قبل حماس على السير في برنامجها المختلف والمتناقض في حينه عن برنامج حركة فتح والسلطة الفلسطينية تعبيراً صارخاً عن وجود برنامجين سياسيين في الساحة الفلسطينية، يحاول

كل منهما ويوسائله المختلفة بأن يبرهن على صوابيته ويضعف ويقلل من شأن الآخر، وقد استمر هذا الحال إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ميلادية، والتي كان اندلاعها تعبيراً عن وصول المسيرة السلمية إلى طريق مسدود وانسداد الأفق أمام الحلول السلمية مع الاحتلال، خاصة وأن الاحتلال أبدى عدم جدية في التعاطي مع تيار أسلو الفلسطيني وخيب آماله، لا بل أمال القوى الإقليمية والدولية التي كانت تعول على الحل السلمي للقضية الفلسطينية، فلم يكن يتوقع أحد من أنصار العملية السلمية أن يصير اليسار الإسرائيلي على بناء الهيكل المزعوم في ساحات الأقصى الشريف أو تحته، فيرفض تماماً الاعتراف بحق العودة وغيره من الحقوق الفلسطينية الثابتة والتي تحظى بشرعية دولية، فجاءت انتفاضة الأقصى تقرب المسافات وتزيد من مساحة الهامش المشترك بين حماس وفتح خاصة، وبين الفصائل الفلسطينية عامة، ولتخلق أيضاً وقائع جديدة على الأرض تجعل من الصعب على فصيل أي كان أن ينفرد بالقرار الفلسطيني مما هيأ الفرصة للملائمة لشراكة سياسية فلسطينية حقيقية.

من هنا ولاعتبارات وطنية وسياسية ومحلية ودولية جاء قرار حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة والتي قد يترتب عليها شكل ما من المشاركة في الحكومة الفلسطينية، وكجزء من المشاركة في م. ت. ف والقيادة الفلسطينية العليا التي تم الاتفاق عليها في حوار القاهرة، وجاء هذا القرار بالمشاركة ليقود إلى شكل وحجم جديد في مشاركة حماس السياسية، لا ليؤسس لهذه المشاركة.

في الختام وبالاعتماد على ما ورد آنفاً يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن حماس شاركت في الحياة السياسية الفلسطينية وكانت عنصراً فاعلاً في الحراك السياسي الفلسطيني منذ اليوم الأول لتأسيسها، وهذا أمر ثابت أما المتغير فهو شكل وحجم هذه المشاركة، وهذا ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف والتطورات المحيطة والمترتبة بالواقع الفلسطيني ومتعلقاته، وحماس الآن على أبواب أرقى شكلاً وأكبر حجماً للمشاركة السياسية. ■